

ملخص البحث

لطيف نور بسيط ، محمد. 2013. بحث جامعي. وجود القاضي كقامج القوانين و العدالة (منظور الحكم الوضعي و الحكم الإسلامي) الشعبة الأحوال الشخصية. كلية الشريعة. جامعة مولانا ملك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. المشرفة. الدكتور زين المحمود

الكلمات الرئيسية : القاضي، قامح القوانين، و قامح العدالة

نشأ تطور الحكم مع تطور الحياة الإجتماعية. وطبعاً، أن الأحكام المكتوبة تختلف مع تطور الحياة الإجتماعية. على ضوء هذا الواقع، فإنه ليس من الخطأ عندما تكون هناك النظريات المختلفة التي تعارض تدفق الوضعية. وهذه تؤدي إلى كون القضاة قانوني التحجر الفكري ويتجددون بمثابة تشريع القمع دون النظر إلى القيم التي يعيشها المجتمع. ونتيجة لذلك، فالمجتمع يهاجمون على كثير من قرارات القضاة لأنها لا تستطيع أن تلي شعور المجتمع المحلي وحاجاتهم من العدالة. ومحور هذا البحث هو تحديد كيفية وظيفة القانون الوضعي وقضاة وجهة نظر الشريعة الإسلامية. ومعرفة كيفية الحكم على الموقف تجاه سيادة القانون والفرق بين قيمة العدالة .

يستخدم هذا البحث نوع البحوث القانونية المعيارية أو أوما يسمى بدراسة الوثائق . والمدخل فيه المدخل الكيفي، ونوع من البحث هو دراسة المعيارية، والنهج المتبع هو نهج القانونية (النظام الأساسي النهج). فلذلك استخدم هذا البحث المدخل القانوني بالنهج الأساسي. استناداً إلى تحليل المواد القانونية الموجودة، استنتج الباحث النتائج التالية: أن القاضي يعمل لإعلاء شأن العدالة والحق، سواء من وجهة نظر القانون الوضعي و من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، وأخذ القرار وسيلة التعليم والتصحيح للمجتمع كما أن قرار القاضي يمكن أن يكون منفذاً في المستقبل، وعقاباً للمجرمين وإنقاذاً لأهل الحق، والتوفيق بين المتنازعين. وينبغي أن يكون دور القضاة في اشتباك القيم بين القواعد القانونية والعدالة في تنفيذ القانون في إندونيسيا تحمل القيم الأخلاقية والمعنوية. وينبغي أن يكون تطبيق القانون قادرة على الاستفادة أو مفيدة للمجتمع. و من ناحية أخرى يتوقع المجتمع إنفاذا لقانون لتحقيق العدالة.